في تقرير لجمعية الهلال الاحمر:

ارتفاع عدد النازحين داخل البلاد الى نحو ٢,٣ مليون شخص

بغداد / وكالات

اظهر تقرير لجمعية الهلال الاحمر ارتفاع عدد النازحين في داخل البلاد الى نحو ٢/٣ مليون شخص، بارتفاع نسبته ١٦٪ مقارنة بشهر آب/ الماضي.

وجاء في التقرير ان "العدد الاجمالي للنازحين داخل البلاد وصل حتى نهاية ايلول الى مليونين و٢٩٩ الفا و٤٢٥ شخصا". واكد البيان ان عدد النازحين زاد بنسبة ١٦٪ مقارنة بشهر آب.

واشار التقرير الى ان "٦٥,٣٪ من النازحين هم اطفال دون سن الثانية عشرة".

وبلغ عدد النازحين الاجمالي لغاية شهر آب الماضي مليونا و٩٣٠ الفا و٩٤٦ شخصا، وشكل الاطفال ٥١,٣٪ منهم.

ويشكل النازحون في محافظة بغداد نسبة ٦٣٪ من العدد الاجمالي بينهم ٨٨,٣٪ من النساء والاطفال، وفقا للتقرير.

وشدد التقرير الى ضرورة تقديم الدعم للمهجرين الذين يعانون من صعوبات كبيرة في جوانب صحية واقتصادية بالاضافة لفقدانهم فرص التعليم في المدارس.

وكانت المنظمة الدولية للهجرة حذرت منتصف شباط الماضي من ان عدد النازحين داخل البلاد هربا من اعمال العنف قد يبلغ مليوني نسمة مع نهاية السنة الحالية.

وكانت منظمة العفو الدولية قد اتهمت في تقرير سابق المجتمع الدولي بانه لم يعط اهتماما كافيا لازمة اللاجئين العراقيين، تاركا سورية والاردن تتحملان اغلب اعباء المشكلة.

ووصفت المنظمة الدولية، التي تتخذ من لندن مقرا لها، الاعداد المتزايدة للاجئين العراقيين بانها اسرع ازمات اللاجئين تصاعدا في العالم.

وتصف المنظمة الوضع بأنه اكبر حركة نزوح في الشرق الاوسط منذ اقامة اسرائيل عام ١٩٤٨.

وقال مالكولم سمارت مدير برنامج شمال افريقيا والشرق الاوسط في المنظمة "ان الوضع الانساني البائس للنازحين العراقيين، بما فيهم النازحون داخل العراق، تجاهله العالم على نطاق واسع".

وحسب منظمة العفو الدولية فان عدد اللاجئين العراقيين يرتفع بنحو ٢٠٠٠ فرد يوميا. وطالب سمارت المجتمع الدولي "بتحمل نصيبه العادل من المسؤولية عن حماية ومساعدة اللاجئين العراقيين".

يشار الى ان ١,٤ مليون لاجئ عراقي اتجهوا الى سورية، بينما اتجه نحو نصف مليون الى الاردن في الوقت الذي لم تتلق فيه الدولتان مساعدات دولية مؤثرة، الامر الذي دفعهما لفرض قيود على دخول العراقيين اراضيهما.

ويقول سمارت "ان القيود التي فرضتها كل من سورية والاردن على منح تأشيرات للعراقيين تحرمهم من الحماية التي هم في حاجة اليها".

وحث سمارت البلدين على الابقاء على حدودهما مفتوحة امام من يفرون خوفا على حياتهم. الا انه شدد في نفس الوقت على ضرورة تقديم المساعدات المالية والفنية لهاتين الدولتين.

وحذرت المنظمة الدولية من قيام بعض الدول بما وصفته بـ "الخطوات السلبية" في التعامل مع ازمة اللاجئين العراقيين باجبار اللاجئين العراقيين على مغادرة اراضيها، وقطع المساعدات عن طالبي اللجوء السياسي.

وتقدر الحكومة السورية عدد اللاجئين العراقيين في سوريا بأكثر من مليون وسبعمائة ألف لاجئ بينما تقدر وكالة اللاجئين التابعة للأمم المتحدة عددهم بحوالي مليون وأربعمائة ألف.

وتقدر منظمة اليونيسيف التابعة للأمم المتحدة إن نصف العراقيين المتواجدين في سوريا في سن التعليم ومعظمهم غير قادرين على الحصول على فرصة التعليم لان اغلب العائلات فرت من العراق دون أن تصطحب معها الوثائق الشخصية الضرورية للتسجيل في المدارس السورية أو بسبب الأوضاع المادية الصعبة التي يعيشونها.

ويقول نائب ممثل اليونيسيف في دمشق مارك ليوس إن إتاحة فرصة التعليم أمام مائة ألف طالب عراقي خلال العام الدراسي ٢٠٠٧-٢٠٠٨ في سوريا يبدو أمرا طموحا.

وأضاف ليوس "إن اليونيسيف ستؤمن التدريب للمدرسين وتحسين بيئة التعليم بينما ستقوم وكالة اللاجئين بتحسين الأبنية المدرسية".

وقد قامت وكالة اللاجئين حتى الآن بإعادة تأهيل ١١ مدرسة في ضواحي دمشق وتقوم بإعداد ما بين ٧٠ إلى مائة مدرسة للعام الدراسي القادم إضافة إلى بناء ٨ مدارس جديدة.

وكانت وكالة اللاجئين واليونيسيف قد وجهتا نداء للأسرة الدولية للمساعدة في تمويل البرامج التي تنفذانها في هذا المجال في سورية.

ورغم أن التعليم العالي في سوريا مفتوحاً أمام العراقيين لكن اختلاف المناهج بين البلدين يمنع الطلاب العراقيين من الدراسة في الجامعات السورية.

وتوفر الجامعات الخاصة في سوريا فرصة التعليم للطلاب العراقيين ومن بينها الجامعة السورية الدولية التي توفر التعليم لعدد كبير من العراقيين في سوريا حيث رئيس الجامعة وغالبية كادر التدريس عراقيون.

وتبلغ رسوم الدراسة السنوية في هذه الجامعة ٤ آلاف دولار وهو مبلغ ليس بمتناول يد الغالبية العظمى من العراقيين. كما أن على غالبية الكبار من أفراد الأسر العراقية العمل من اجل تأمين نفقات التعليم للصغار في المدارس.

وفي شهر ابريل نيسان من هذا العام طالبت سوريا خلال مؤتمر المانحين الذي نظمته وكالة اللاجئين لمساعدة اللاجئين العراقيين بمبلغ ٢٥٠ مليون دولار لتغطية نفقات الخدمات الأساسية التي تقدمها إلى اللاجئين العراقيين.

وقد قدمت وكالة اللاجئين إلى سوريا مبلغاً قدره ٤٥ مليون دولار حتى الآن وهو مبلغ متواضع جدا مقارنة مع النفقات التي تتحملها سوريا بسبب إقامة العراقيين في سوريا والتي يقدرها المسؤولون السوريون بأكثر من مليار دولار سنويا.

ويقول وزير الصحة السوري ماهر حسامي إن الأمم المتحدة تقدم المساعدة لسوريا وتطالب الدول المانحة بتقديم مزيد من الأموال لكن الولايات المتحدة التي تعتبر المسؤول الأساسي عن هذه الأزمة لم تقدم أية مساعدات للدول التي تضيف اللاجئين العراقيين.

ويقول رضوان نوسير من وكالة اللاجئين الدولية إن عددا متزايدا من العراقيين في سوريا يلجأون إلى التسول والتشرد والعمل بشكل غير قانوني وأضاف "إن الفقر واليأس أدى إلى زيادة نسبة الجريمة في اوساط العراقيين كما يمكن ملاحظة نتائج تواجد الأعداد الكبيرة من العراقيين في سوريا على المجتمع السوري على الصعيد الاقتصادي والأمني والاجتماعي"

السعودية عازمة على بناء سور عازل على الحدود السعودية- العراقية

الرياض / وكالات

أكد وزير الداخلية السعودي الامير نايف بن عبد العزيز عزم بلاده بناء سور بين الحدود السعودية-العراقية للحد من عمليات التهريب والتسلل.

وقال الامير نايف في تصريحات ادلى بها امس الاول ان وزارة الداخلية تلقت عرضا من ١٤ شركة محلية وعالمية لانشاء هذا السور ويتم الان فرز العروض ليبدأ التنفيذ قريبا.

وحذر من أية محاولات للتقسيم في العراق حيث سيؤدي ذلك الى المزيد من زعزعة الأمن والاستقرار في العراق وبالتالي تنعكس أثاره السلبية على دول المنطقة.

وكان مسؤولون قد اعلنوا مرارا عزم الرياض على اقامة سور على حدودها مع العراق الا ان السلطات السعودية كانت تنفي ذلك.

وحول استعدادات السعودية في حال توجيه أية ضربة عسكرية لايران عبر الامير نايف عن أمله بعدم حدوث ذلك قائلا "نحن مع الدول المعنية في المنطقة وأرجو أن لا تمس ايران".

وأكد استمرار التعاون بين جميع وزارات دول مجلس التعاون الخليجي في ما يتعلق بمكافحة الارهاب مبينا أن هناك اتصالات مستمرة بين المسؤولين لمواجهة هذه الظاهرة.

ونوه بتوقيع اتفاقية التنقل بالبطاقة الشخصية بين السعودية والبحرين موضحا أن هذا القرار قرر منذ سنوات من قبل وزراء الداخلية بدول مجلس التعاون واقر في القمم السابقة.

وأشار الى ان توقيع السعودية مثل هذه الاتفاقية مع سلطنة عمان والامارات مفيدا كما أن السعودية ستوقع قريبا اتفاقيات مماثلة مع الكويت وقطر.

وعزا عدم توقيع دول الخليج اتفاقية جماعية موحدة لتنقل مواطنيها بالبطاقة الى الظروف الجغرافية التي تختلف من دولة الى اخرى مؤكدا حرص الجهات المعنية في وضع اجراءات مبسطة لتحقيق الفائدة لمواطني دول المجلس.

واوضح ان الاتفاقية الأمنية التي ستوقعها السعودية مع ايطاليا أثناء زيارة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز لايطاليا اليوم انها اتفاقية أمنية شاملة وتشمل مكافحة الارهاب ومكافحة المخدرات ومكافحة غسيل الاموال وتبادل المجرمين والعمل على تبادل المعلومات.

واشار الى نجاح وزارة الداخلية السعودية في احتواء العائدين من معسكر غوانتانامو الامريكي وصهرهم في المجتمع مجددا من خلال جهود مكثفة والاهتمام بأسرهم في فترة غيابهم معلنا بان الدولة ستبدأ قريبا محاكمة الموقوفين على خلفيات التفجيرات في السعودية.

انشاء الميناء الكبير في البصرة سيغير الخارطة البحرية العالمية

البصرة / وكالات

في عام ١٩١٩، بدأت الشركة العامة لموانئ العراق، بالعمل وبشكل محدود، إذ كان الميناء حينذاك تابعا للقوات البريطانية الموجودة في العراق، وكان موقعها في جزيرة الصالحية مقابل (الكورنيش)، وفي عام ١٩٣٧ حدث تطور كبير في ميناء المعقل، فضلا عن انشاء ميناء الفاو، والمباشرة بعمليات الحفر لتعميق مياه شط العرب، وفي مطلع سبعينيات القرن الماضي تم بناء ميناء ام قصر، وموانئ اخرى.

وقال الكابتن صلاح خضير عبود، مديرعام الشركة العامة للموانئ العراقية: عانت هذه الدائرة المهمة في مردوداتها الاقتصادية للبلد، الكثير من الإهمال منذ تأسيسها، علاوة على انتقال تبعيتها من وزارة الى أخرى في أوقات مختلفة، إذ كانت تابعة لوزارة المالية ثم التجارة وبعد ذلك تحولت الى مصلحة ومن ثم الى شركة مرتبطة بوزارة النقل، وتعرضت البنى التحتية لشركة الموانئ العراقية الى أضرار شملت جميع منشآتها ومرفقاتها التشغيلية العاملة في العقود الأخيرة بسبب الحروب والحصار والإهمال."

وأوضح عبود: "الجهود تنصب حالياً لتأهيل الكثير من مرفقات هذه الشركة، بل أكاد أقول أننا نحاول إعادة تأسيس مرفقات الشركة مجدداً وأن نسبة (٧٠٪) من واردات الشركة تتجه نحو إعادة أعمار هذه المرفقات وتغطية رواتب العاملين فيها، أما النسبة المتبقية والبالغة (٣٠٪)، من الواردات فتذهب الى وزارة المالية."

وأضاف: " بدأت الشركة مرحلة الأعمار الشاملة للموانئ العراقية مطلع ٢٠٠٥، إذ حصلت نسب انجاز متقدمة في أعمال بناء رصيفين في ميناء أم قصر بكلفة (٣٠ مليار دينار)، إضافة الى قيام الشركة بإعلان مناقصة انتشال الغوارق من القنوات الملاحية والتي تشكل عامل خطورة ومعرقل لسير السفن القادمة الى الموانئ العراقية، بسبب تردي أعماقها مما يؤدي الى زيادة عمليات التأمين على السفن الوافدة."

وأردف عبود: "إننا نملك مخططاً وجرداً كاملاً بالغوارق، وأمكنتها وهي تربو على(٨٠) قطعة بحرية غارقة، وقمنا بتقسيم مراحل انتشالها الى ثلاثة قواطع، الأول من منطقة المعقلالى ميناء أبو فلوس فيما يبدأ القاطع الثاني من ميناء أبو فلوس الى ميناء الفاو والثالث من رأس البيشة لينتهي في منطقة خور الزبير."

وغارت في أعماق شط العرب والموانئ العراقية، خلال العقود الأخيرة، عشرات القطع البحرية العراقية والأجنبية، بسبب القصف الجوي، فضلا عن تآكل بعضها بسبب التوقف لأكثر من ١٥ عاما بسبب الحصار والعقوبات الاقتصادية التي حددت حركة النقل البحري وأنهت الأسطول البحري العراقي وكل القدرات والإمكانات الفنية والملاحية.

ورداً على سؤال يتعلق بمشروع الميناء الكبير ومصير القرض الياباني الممنوح لهذا الغرض قال الكابتن صلاح: "مشروع الميناء الكبير ما يزال في طور الدراسات والاستشارات، أما بخصوص القرض الياباني البالغ ٢٥٠ مليون دولار، فهو لتطوير مرفقات الشركة بوجه عام، وليس لإنشاء الميناء الكبير تحديداً، إذ أن المرحلة الأولى للميناء الكبير والتي تتضمن تشييد مئة رصيف مع البدء بأعمال نقل صخور حجز الأمواج، تصل كلفتها الى ١٣ مليار دولار."مشيرا إلى أن الشركة تعمل على دراسة ثلاثة مقترحات تخطيطية، لفكرة إقامة الميناء الكبير مقدمة من قبل الشركة العامة للموانئ العراقية وشركة حنا الشيخ العالمية إضافة الى شركة ايطالية متخصصة بأعمال بناء وتشييد الموانئ العالمية، وان الاختيار لم يقع حتى الآن على واحدة منها .

وكشف الكابتن عبود أن "الميناء الكبير في حالة تشييده سيغير الخارطة البحرية العالمية، إذ سيقلص مسافات حركة السفن الى النصف، ويجعل من البصرة منطقة تجارية بالغة الحيوية وذات مردودات اقتصادية كبيرة جدا .

من جانبه قال المهندس سالم حميدان مدير المسفن البحري إن "نجاح ملاكات المسفن الهندسية والفنية بتصليح وإعادة تأهيل العديد من القطع البحرية، أعطى دفعة جديدة للشركة، إذ تم إدخال (٩) ساحبات الى الخدمة مؤخراً بعد إعادة تأهيلها بدلاً من الساحبات المؤجرة والتي تبلغ كلفة تأجيرها ٥٥٠ مليون دينار شهرياً، علاوة على تأهيل حفارة واحدة وإدخالها الخدمة لغرض تحسين أداء الغاطس (الأعماق)، التي بلغت حالياً (١١ م و ١٠ سم)، وهي تقارب نسب الحد الأقصى للأعماق العالمية التي تبلغ (١٢م).

وأضاف: " ونحن على وشك انجاز أعمال إعادة التأهيل للحفارة (المربد)، وسفينة الإدلاء (الشروق) العاطلتين منذ الحرب العراقية الإيرانية."

وفي سياق ذي صلة طالب الكابتن حسين محمد عبد الله معاون مدير عام الشركة العامة للموانئ العراقية، الجهات المعنية برفع التجاوزات عن الحرم الكمركي التابع للشركة، وقال إن "هناك الكثير من التجاوزات على المساحات المملوكة للشركة من قبل دوائر أخرى، والتي ما زالت تشغلها الى الآن على الرغم من الإنذارات والتبليغات المتكررة الموجهة إليها من قبل الشركة."

وأوضح أن "من شأن هذه التجاوزات عرقلة عمليات التفريغ والتحميل والحد من النشاط الكمركي والملاحي للشركة."

ودعا معاون مدير عام الشركة، الى منح استقلالية مالية للشركة، وعدم تحويل إيراداتها الى جهات أخرى، ليتسنى لملاكاتها إعادة تأهيل وإعمار موانئ الشركة. كما طالب بتوسيع صلاحيات الشركة، سيما في بناء الدور السكنية التشغيلية للعاملين في الشركة مع منح تخصيصات الخدمات الاجتماعية، رافضاً فكرة الموانئ البديلة مثل ميناء العقبة وغيرها من موانئ الدول المجاورة التي يروج لها بين الحين والآخر. مؤكداً أنها فكرة غير مبررة حالياً، وتسبب هدراً لموارد الدولة وتعطيل القوة العاملة في الموانئ العراقية .

وتوجد في البصرة خمسة موانئ تجارية، وميناءين نفطيين، أولها (ميناء المعقل (الميناء الأم) الذي أنشىء عام ١٩١٩ وبدأ عسكريا تابعا للقوات البريطانية، وسلم عام ١٩٣٧الى العراقيين، فضلا عن إنشاء ميناء (الفاو) في نفس السنة، وهو حاليا ميناء صغير يستعمل لرسو سفن الصيد، ولكن من المؤمل أن يصبح أكبر ميناء في العراق في السنوات القادمة بعد أن وضع حجر الأساس له عام ٢٠٠٦، وفي مطلع السبعينيات تم بناء ميناء أم قصر، وفي عام ١٩٧٤ تم بناء ميناء خور الزبير وميناء صغير اسمه ميناء(أبو فلوس) على ضفاف شط العرب، ونشط أخيرا بسبب تنامي عمليات الاستيراد من قبل القطاع الخاص،.وهناك ميناءان نفطيان هما البصرة ويقع في رأس الخليج العربي، وهو مخصص لرسو وتحميل ناقلات النفط، وكذلك ميناء خورالعمية المخصص لنفس الغرض.

قصة اخبارية

شرطة تعمل بقوانين العشائر

العمارة/ المدى

لم يتخيل شاب أسمه (عباس) ان تطوعه في سلك الشرطة سيجعله أداة لتطبيق القوانين،كان كل ما يطمح اليه هو أرتداء الثياب الجديدة المراعية للموضة والحصول على راتب مميز يجعله بجيب منتفخ بين أقرانه. خاصة بعد أن عرف بعد اشهر ان راتبه الذي يبلغ ٥٠٠ دولار شهريا سيمكنه من العيش في حياة أفضل من تلك التي كان يعيشها حين كان صيادا للاسماك في اهوار العمارة.

يقول (عباس) لجريدة (المدى) : لا أريد أن اخسر وظيفتي واسعى ان اكون في الظل حتى لا أتعرض الى مشاكل أو يطلب مني تطبيق اوامر قد لا أتمكن من تنفيذها.فأن أية مشكلة يتسبب بها الشرطي في العمارة لا أحد يحلها له وتتحول الى مشكلة عشائرية تحل وفق السنن العشائرية. ويكمل: دائما أقاربي يطلبون مني أن أتنصل من تطبيق الأوامر خوفا من أن اجلب لهم مشكلة تتسبب بفصل عشائري.

ويتفق (محسن بداي) جندي في فوج التدخل السريع في العمارة مع ماقاله (عباس) ويقول: العشائر لا تحترم القوانين وسبق وتدخلنا لحل نزاع عشائري في قضاء القلعة (وتسبب تدخلنا بقتل آمر فوجنا برصاص أحد رجال العشائر ولم تحاسب العشيرة التي قتلت العقيد. ويروي (بداي) :حصلت حادثة أخرى حين تتبعت مفرزة من نجدة العمارة مجرماً مطلوباً للقضاء وحين دهمت منزله خرجت الأسلحة من بيوت أقاربه الذين يجاورونه وقتل على اثر هذا الحادث ملازم اول في الشرطة ولم تتخذ اجراءات قانونية بحق القتلة على الرغم من ان الحادث وقع وسط مدينة العمارة.

مهندس فضل عدم ذكر أسمه تعرض الى اعتداء امام انظار الشرطة يقول: كنت أتابع مجموعة من مشاريع الأعمار في مناطق نائية وكانت معي مجموعة من الشرطة المسلحة حين هجم علينا ريفيون من القرية التي نعمل قربها وادعوا ان الجهد الحكومي يعمل في أرضهم وطلبوا مغادرتنا ووجهوا لنا شتائم واهانات. ويضيف: حين حاولت ان اخبرهم بأهمية هذا المشروع لهم هجم بعظهم علي وضربوني امام العمال. و حين حاسبت الشرطة لعدم تدخلهم قالوا انهم يخافون المشاكل العشائرية فسكت.

لم يكن الشرطة يكذبون او يختلقون حججا فقد حصل مثل هذا الحادث مع شرطي عندما قام بتنفيذ أوامر مع مجموعة من الشرطة بتطويق سيارة رجل مسلح ينوي قتل شقيقه.

يقول الشرطي: الرجل المسلح اطلق عيارات نارية كثيفة علينا وأثناء المواجهة قتل برصاصنا وكان معنا شرطي في الواجب ذهب و اخبر اهل القتيل بأنني الذي قمت بقتله.

ويضيف: لقد تم تغريمي ١٠ ملايين دينار في فصل عشائري ولم تتدخل الجهات الحكومية في العمارة على الرغم من معرفتها بتفاصيل الحادث.

ويشير: مازلت في سلك الشرطة ولكنني اتنصل من تنفيذ الواجبات خوفا من تكرار تلك الحادثة.

حسن مشتت السلمان أحد شيوخ العشائر في ميسان اوضح بعض الجوانب في هذا الموضوع فقال: في محافظة ميسان توجد أكثر من ١٠٠ عشيرة ولكل عشيرة فروعها وادى الفراغ الأمني الى ان تتحمل هذه العشائر مسؤولية حماية أبنائها.

وأشار: أن العشائر الآن تمثل قوة ويجب احترام أرائها والتجاوز على رموزها وممتلاكاتها حتما سيولد صراعات وعدم استقرار.

وبين (السلمان) لجريدة (المدى) أن بعض المعارك العشائرية تستخدم فيها مدافع باحجام مختلفة وقاذفات واسلحة ثقيلة وهذا يفرض على السلطات المحلية في العمارة ان تراعي القوانين العشائرية وتحتوي المسلحين من ابناء العشائر.

يذكر ان مدينة العمارة مركز محافظة ميسان والتي تبعد ٣٩٠ كم الى الجنوب من العاصمة بغداد تم تعيين ١٧ الف شرطي فيها بعد سقوط النظام السابق ويتقاضون ٧٦ مليار دينار عراقي شهريا ويمثل أبناء الأرياف ٩٠٪ منهم حسب احصائيات الحكومة المحلية في ميسان علما ان اغلب قرى المحافظة بلا مراكز شرطة.

المحامي حسن العابدي في حديثة ل (المدى) يرى الموضوع من زاوية قانونية فيقول: من المفترض ان القانون المدني وجد لألغاء القوانين الفرعية والتي لا يعرف احد منا من سنها ومنها القوانين العشائرية.

ويؤكد: أغلب المسؤولين وأساتذة الجامعات والأطباء في محافظة ميسان يحلون مشاكلهم عبر السنن العشائرية وكل من يقول انه لا يحترم هذه السنن قد يتعرض لعداوات من عشائر مختلفة لأن هذه القوانين هي القوة التي يستند عليها زعماء العشائر .

ويوضح العبادي: ان اغلب المسؤولين في الأجهزة الأمنية من سكنة الأرياف قاموا بتعيين أقارب لهم بطرق ملتوية لذا يعتبر نفوذ ابناء العشائر هو الأكثر سيطرة على الأجهزة الأمنية في محافظة ميسان.

وعن مستقبل الأجهزة الأمنية في ميسان قال مسؤول امني فضل عدم ذكر أسمه لقد فاتحنا وزارة الداخلية بضرورة متابعة وكشف الشبكات التي تعمل على تعيين أبناء الأرياف مقابل أربعة ملايين دينار وتقديمهم للعدالة .

وأشار: علما ان ابناء الريف الذين يتطوعون في سلك الشرطة يتركون مهنهم السابقة مثل الزراعة والصيد وتربية الحيوانات وهذا مضر بالجانب الأقتصادي للبلد.

وينهي المسؤول الأمني كلامه: لقد اصدرنا قراراً بمقاضاة كل شيخ عشيرة يتبنى العنف ويسعى لتقويض الأجهزة الأمنية ونطالب وزارة الداخلية بطرد كل عنصر أمني لا يمتلك شهادة الدراسة المتوسطة في أقل تقدير ويجب اعادة النظر بقيادات الأجهزة الأمنية وطرد ضباط الرتب الفخرية والسعي لتشكيل قوة تدخل سريع ترتبط بمحافظ ميسان لأن بذلك فقط يمكن تشكيل قوة أمنية تسعى بجد لتطبيق القوانين.